

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر

للفترة 2013-2022

Public Spending on Tourism Sector in Algeria

محمد قمان

جامعة التكوين المتواصل بسكرة (الجزائر)، mohgamane@ufc.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/19 تاريخ القبول: 2024/12/12 تاريخ النشر: 2024/12/19

Abstract:

Tourism is considered to be one of the most important alternatives that the state can rely on to diversify its sources of income and increase its domestic product. On this basis, the state has paid attention to this sector by developing programs and plans to develop tourism in it. However, the financial allocations allocated to tourism from the general budget of the state percentage of this sector's contribution to the country's gross domestic product, compared to some countries in the world, does not live up to the strategic importance that this sector represents as a source of hard currency and an incentive for economic development.

Keywords : public spending, government financing, tourism.

المخلص:

تعتبر السياحة من أهم البدائل التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة في تنويع مصادر دخلها و الرفع من ناتجها المحلي، على هذا الأساس اهتمت الجزائر بهذا القطاع عن طريق وضع برامج و خطط لتطوير السياحة فيها، غير ان ما يخصص للسياحة من اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة، و نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي للدولة مقارنة مع بعض دول العالم، لا يرقى الى الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها هذا القطاع كمصدر للعملة الصعبة و حافز للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة

كلمات مفتاحية: الإنفاق العام، التمويل الحكومي، السياحة، الاستثمار السياحي.

المؤلف المرسل: محمد قمان، الإيميل: mohgamane@ufc.dz

1. مقدمة:

تسعى اغلب الدول الى تنويع مصادر دخلها بالاعتماد على بدائل جديدة تضمن لها الرفع من ناتجها المحلي، ومن هذه البدائل، نجد السياحة، اذ يمثل قطاع السياحة بما يحققه من مداخيل من العملة الصعبة من اهم القطاعات الاستراتيجية لدى غالبية دول العالم وعليه نجد ان هذه الدول تتفق بسخاء على قطاع الساحة من اجل إقامة بنية تحتية صلبة و مشاريع استثمارية واعدة، قادرة على الرفع من كفاءة مناطق الجذب السياحي بشكل يضمن توافد السياح اليها.

لقد اهتمت الجزائر مؤخرا بقطاع السياحة رغبة منها في تنويع مصادر دخلها و التقليل من اعتمادها على قطاع المحروقات، خصوصا مع عدم الاستقرار في أسعار النفط، وما الإجراءات التحفيزية المتبناة من طرف الدولة للنهوض بالسياحة في الجزائر، لا خير دليل على نية الدولة الصادقة في تطوير هذا القطاع

قامت الجزائر بتبني عدة برامج لتحفيز القطاع السياحي، بما فيها المخططات التوجيهية الموجهة للقطاع السياحي، مع تخصيص مبالغ مالية لتنفيذ هذه البرامج و المخططات، على شكل اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة، لصالح وزارة السياحة و الصناعة التقليدية باعتبارها المشرفة على هذا القطاع إداريا و ماليا

ان الانفاق على السياحة يعد عاملا حاسما في نجاح السياسات و البرامج المتبناة من الدولة لتطوير و تحفيز القطاع السياحي، حيث ان ما يخصص لهذا القطاع لتطوير البنية التحتية وتحديث وسائل النقل و توسيع الطرق و بناء الجسور و الموانئ و إقامة المنتجعات السياحية و بناء الفنادق... الخ، يتطلب أموال ضخمة، من اجل الرفع من كفاءة مناطق الجذب السياحي في زيادة عدد السياح الوافدين على الدولة

تاتي هذه الدراسة للتعرف على حجم الانفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر من الميزانية العامة للدولة لسنوات 2013- 2022، لذا سنسلط الضوء على حجم ما يخصص سنويا لقطاع السياحة من اعتمادات مالية لصالح وزارة السياحة و الصناعة التقليدية باعتبارها المشرفة على تسيير هذا القطاع.

الإشكالية:

من اجل معالجة موضوع الدراسة اخترنا ان ننطلق من الإشكالية التالية:
ما هو حجم و اثر ، الانفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر
للسنوات 2013-2022

الفرضيات:

- 1- لقطاع السياحة دور بارز في تنويع مصادر دخل الدولة والرفع من ناتجها المحلي
- 2- الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع السياحة سنويا ساهمت في نمو الناتج المحلي للجزائر
- 3- المبالغ المالية الموجهة لتمويل قطاع السياحة تبقى دون التطلعات بالنظر لأهمية هذا القطاع

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي في الدراسة من اجل اعطاء بعض المفاهيم حول الانفاق العام و السياحة، كم تم الاستعانة بالأسلوب التحليلي وهذا من اجل جمع البيانات و تحليلها ، لتبيان ابعاد الظاهر المدروسة (الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر)

اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة لتبيان واقع الانفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر، مع توضيح الأهمية البالغة لقطاع السياحة كمصدر لتنويع الموارد المالية للدولة والرفع من ناتجها الوطني الإجمالي، حتى لا تبقى الدولة رهينة تقلبات أسعار البترول في العالم، مع مقارنة حجم ما يخصص لقطاع السياحة في الجزائر من الميزانية العامة للدولة، ونصيب مساهمة هذا القطاع في الناتج الوطني الإجمالي مع بعض دول العالم، وهذا للإعطاء صورة أوضح عن واقع التمويل الحكومي للسياحة في الجزائر

تقسيم البحث:

تم تقسيم الدراسة الى:

- الإطار النظري للإنفاق العام: حيث سنتعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام (تعريفه، أركانه، قواعده، و تقسيماته)

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022

- الإطار النظري للسياحة: حيث سنتعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالسياحة (تعريفها، أنواعها ، وأهميتها)
- الاتفاق العام على السياحة في الجزائر: حيث سنتعرف أولا على أهمية الاتفاق العام على السياحة ومؤثراته و ثانيا على واقع قطاع السياحة في الجزائر وثالثا على حجم الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر،

2. الإطار النظري للإنفاق العام

1.2 تعريف الاتفاق العام:

يمكن اعتبار الإنفاق العام أو النفقات العامة بأنها مبلغ من النقود ينفقه شخص معنوي عام بغرض تحقيق المنفعة العامة، وعليه فإن كل الأموال التي تخرج من الذمة المالية للدولة من أجل إشباع الحاجات العامة تعتبر إنفاق عام، (يرقي جمال، 2001-2002، ص 04، ص 07)

يمكن تعريف النفقة العامة على أنها كم قابل للتقويم النقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة أو إشباع حاجة عامة، (كردودي صبرينة، 2013-2014، ص 12)

2.2 أركان الاتفاق العام:

للإنفاق العام ثلاث أركان وهي :

- أن يكون الإنفاق نقدا لا عينا، أي أن الأموال التي تنفقها الدولة يجب أن تكون نقودا لا سلع مادية
- أن يكون الإنفاق من أجل تحقيق النفع العام و ليس النفع الخاص
- أن يصدر الإنفاق من طرف شخص معنوي عام: أي الدولة أو إحدى هيئاتها ، وعليه لا يمكن اعتبار الأموال التي ينفقها الأفراد من أجل المصلحة العامة ، نفقة عامة ، لأنها لم تصدر من طرف أشخاص القانون العام

3.2 قواعد الاتفاق العام:

- قاعدة المنفعة العامة: النفقة العامة يجب أن تهدف إلى إشباع الحاجات العامة عكس النفقة الخاصة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة، إذن لتحقيق قاعدة المنفعة العامة فإنه لا يجب على الدولة التمييز عند إنفاقها بين أفراد معينين أو جهات معينة

- **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** أي ابتعاد الدولة عند تقديرها للنفقات العامة عن الإسراف و التبذير حتى لا يضيع المال العام، فتحقيق أقصى منفعة لا يتحقق إلا بأقل تكلفة
- **قاعدة الترخيص:** أي أن لا يتم صرف أي نفقة إلا بعد ان يتم الموافقة عليها من طرف السلطة المختصة بالتشريع، فإجازة النفقة العامة من طرف البرلمان ضرورية حتى يمكن صرف هذه النفقة (لوني نصيرة، 2013-2014، ص12)

4.2 تقسيم الاتفاق العام في الجزائر:

تنقسم النفقات العمومية في الجزائر الى قسمين، نفقات التسيير ونفقات

التجهيز (الاستثمار)

- **نفقات التسيير:**

يتم تبويب نفقات التسيير حسب الدوائر الوزارية، اين يتم توزيع الاعتمادات على مختلف الوزارات الى اربعة عناوين: اعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطة العمومية ، نفقات خاصة بوسائل المصالح ، التدخلات العمومية (بن نوار بومدين، 2010، 2011، ص26، ص29)

- **نفقات التجهيز (الاستثمار):**

يتم توزيع النفقات الاستثمارية على مختلف القطاعات الاقتصادية (لا الوحدات الإدارية) إلى ثلاث عناوين: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الرأسمالية الأخرى (بن نوار بومدين، 2010، 2011، ص26، ص29)

3. الإطار النظري للسياحة:

1.3 تعريف السياحة:

أول من قدم تعريفا للسياحة هو الألماني GuyerFrevler، وذلك في سنة 1905، حيث يعرف السياحة على أنها من الظواهر العصرية، التي ظهرت مع الحاجة الملحة للحصول على الراحة والاستجمام، وتغيير الجو والاستمتاع بجمال الطبيعة، والإقامة في مناطق تتمتع بطبيعتها الخاصة، وما يصاحب هنا من مشاعر البهجة والمتعة. (زياني خديجة، 2020، ص57)

فحين وصف -تشولارد- السياحة على أنها مجموعة من العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية، والمرتبطة بالمداخل والبقاء والتحرك الذي يقوم به الأجانب داخل دولة ما أو خارجها، أو داخل مدينة أو إقليم أو خارجها. (بن عمار نوال، 2020، ص78)

وحسب المنظمة العالمية للسياحة OMT، تعرف السياحة "على أنها الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال أسفارهم وإقامتهم في أماكن موجودة خارج محيطهم الاعتيادي لمدة متتالية لا تتعدى السنة، بغرض الترفيه أو الأعمال أو لأي سبب آخر". (بالقيوم صباح، 2018، ص728)

فحين يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي، السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية، تعتمد على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر، وذلك لفترة لا تقل عن أربعة وعشرون ساعة ولا تزيد عن سنة واحدة، وذلك بغرض الترفيه أو العلاج أو التعرف على التاريخ. (بالقيوم صباح، 2018، ص728)

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن السياحة وجدت بغرض الترفيه والاستجمام والراحة، يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد خارج مكان إقامتهم المعتاد، لمرة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية أو كل هذا معا.

2.3 أنواع السياحة:

- يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياحة حسب الهدف أو الغرض من الرحلة، حيث نجد حسب هذا المعيار عدة أنواع للسياحة وهي:
- **السياحة الدينية:** تكون بغرض التأمل الديني والثقافي، وهذا بالانتقال إلى الأماكن المقدسة أو السفر بغرض الدعوة، أو من أجل القيام بعمل خيري.
 - **السياحة العلاجية:** تكون بغرض العلاج من الأمراض والراحة والاستجمام معا، وهذا من خلال المراكز العلاجية والمستشفيات الموضوعة لهذا الغرض.
 - **السياحة الترفيهية:** تكون بغرض الترفيه والاستمتاع فقط، وهذا من خلال زيارة الأماكن الطبيعية الخلابة والتمتع بالهدوء والراحة.
 - **السياحة الثقافية:** تكون بغرض زيادة المعارف الثقافية للفرد، وهذا بالتعرف على المناطق والدول المختلفة واستكشاف عادات الشعوب وتقاليدهم، بالإضافة إلى التعرف على التاريخ والمواقع الأثرية. (مصنوعة أسماء، 2021، ص59)

- **سياحة الأعمال:** تكون في مراكز المدن والموانئ
 - **سياحة المؤتمرات:** تكون لأغراض سياسية أو ثقافية أو علمية، فنية أو اقتصادية.
- (زياني خديجة، 2020، ص58)

فحين يمكن التمييز بين عدة أنواع للسياحة حسب عدة معايير:

حسب **معيار التنظيم**، حيث نجد: السياحة العائلية، السياحة الفردية، السياحة الجماعية.

أما حسب **معيار الموقع والحدود**، نجد: السياحة الداخلية أو المحلية، السياحة الخارجية أو الدولية

وحسب **معيار مناطق الجذب السياحي** نجد: سياحة ثقافية، سياحة طبيعية، سياحة اجتماعية.

أما حسب **معيار أعمار السياح** فنجد: سياحة الشباب (16-30) سنة، سياحة الناضجين (30-60) سنة، سياحة كبار السن (60 سنة فما فوق)

وحسب **معيار فترة الإقامة** تنقسم السياحة إلى: سياحة دائمة، سياحة موسمية (بختي فريد، 2020، ص161)

3.3 أهمية السياحة:

للسياحة أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، لما لها من أثر على مختلف المجالات التالية:

أ - **الأهمية الاقتصادية للسياحة:**

تقوم السياحة باجتذاب الأموال من الخارج والتي يمكن استغلالها في تنفيذ خطط التنمية المبرمجة، حيث أن 38% من دول العالم تعتمد على المداخل المتأتية من السياحة للحصول على العملة الأجنبية، فيما تمثل مداخل قطاع السياحة إحدى المصادر الخمس الأولى التي تعتمد عليها بقية دول العالم في الحصول على العملة الأجنبية. (زياني خديجة، 2020، ص58)

- يمكن أن تساهم السياحة في نقل التقنيات التكنولوجية من الخارج إلى الداخل، حيث تقوم الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع السياحي بنقل خبراتها في بيع الخدمات السياحية أو خبراتها في تطبيق نظم الإدارة الحديثة، إلى الشركات الوطنية التي تستفيد

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022

من هذه الخبرات في تحديث وتطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الاستمرار في تقديم خدمات ذات جودة عالية.

- يساهم القطاع السياحي في توفير فرص العمل والتقليل من حدة البطالة، حيث يستوعب هذا القطاع 11% من إجمالي القوة العاملة عالميا، إذ تشير معطيات لمنظمة السياحة العالمية أن عدد العاملين في القطاع السياحي بحلول نهاية عام 2010 سيصل إلى 6,201 مليون عامل. (سعداوي موسى، بدون سنة، ص101)

ب- الأهمية الاجتماعية والثقافية للسياحة: للسياحة أهمية كبيرة على الصعيد الاجتماعي والثقافي وتتمثل في:

- الرفع من المستوى المعيشي للمجتمع وتحسين نمط الحياة
- توفير خدمات ترفيهية وتنقيفية للمواطنين إلى جانب السياح الأجانب
- تطوير أماكن الخدمات العامة في الدولة السياحية
- الرفع من مستوى الوعي بأهمية التنمية السياحية لدى فئات المجتمع المختلفة
- توفير التمويل الكافي للمحافظة على التراث والمواقع الأثرية والتاريخية
- تجسيد حوار الحضارات بين السائح والمجتمع المضيف، عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والثقافات. (عدلي زهير، 2015، الجزائر)

4. الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر:

1.4 أهمية الإنفاق العام على السياحة و مؤشرات:

تتضمن مؤشرات الإنفاق الحكومي على السياحة الداخلية عدة عناصر:

- الإنفاق على الإعلان والترويج السياحي (حملات إعلانية، توزيع الكتيبات السياحية، تنظيم المعارض السياحية)
- التسهيلات المقدمة للسواح في الأماكن السياحية (المواقف الآمنة، الحماية الأمنية، الحماية والرعاية الصحية)
- إنشاء المنشآت السياحية والمنتزهات والحدائق العامة والمحميات الطبيعية
- تنظيم الفعاليات السياحية الداخلية، وإطلاق العروض السياحية في المناطق الريفية والتراثية والثقافية. (مؤشرات الإنفاق الحكومي على السياحة الداخلية ، موقع مواضيع، 2023/10/26 الموقع من النت)

إن الإنفاق على قطاع السباحي بما فيها المشاريع الاستثمارية لتطوير البنية التحتية السياحية من أجل خلق بيئة مشجعة للاستثمار السياحي، تمكن الدولة من الحصول على عوائد مالية معتبرة تزيد من ناتجها المحلي الإجمالي، وتساهم في الرقي بالمجتمع وإيجاد فرص عمل جديدة، وتحسين مداخل الفرد والمجتمع.(الإنفاق الاستثماري على قطاع السياحة، موقع الفا بيتا ، 2013/05/21 ، الموقع من النت)

إن الانفاق العمومي على السياحة يعد عاملا مهما لتطوير ونجاح قطاع السياحة في الدولة، حيث أن القطاع الخاص يحجم في كثير من الأحيان على الاستثمار في المجال السياحي وذلك إما لحجم الأموال التي يحتاجها المشروع السياحي والتي لا يمكن للقطاع الخاص توفيرها أو تحمل تكاليفها، أو لعدم وجود بنية تحتية للمناطق السياحية المستهدفة، أو لضعف الانفاق العام الحكومي على القطاع السياحي، مما يؤدي إلى عدم تطوره، مع عدم جدية الحكومة في الدخول كشريك استراتيجي مع القطاع الخاص في تطوير السياحة في البلد.(الإنفاق الاستثماري على قطاع السياحة ، موقع الفا بيتا ، 2013/05/21 ، الموقع من النت)

2.4 واقع قطاع السياحة في الجزائر:

يحتوي قطاع السياحة في الجزائر إلى غاية سنة 2022 ما يقارب 1576 مؤسسة إيواء بقدرة استيعاب إجمالية تقدر ب 145526 سرير، كما ينشط في قطاع السياحة ما مجموعه 4722 وكالة سياحية معتمدة موزعة على التراب الوطني، حيث توفر هذه الوكالات السياحية مجتمعة 11506 منصب عمل.

1.2.4 تعداد الحاضرة الوطنية للفنادق في الجزائر:

جدول (1): تطور تعداد الحاضرة الوطنية للفنادق حسب الطبيعة القانونية للفنادق

نوع الفندق / السنة	2018	2019	2020	2021	2022
فندق عام	67	67	78	80	81
فندق خاص	1239	1285	1306	1357	1430
فندق للجماعات المحلية	54	54	54	54	54
فندق مشترك (عام + خاص)	08	11	11	11	11
مجموع الكلي للفنادق	1368	1417	1449	1502	1576

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية الموقع:

www.mtg.gov.dz

يبلغ تعداد الفنادق في الحظيرة الوطنية للفنادق إلى غاية 2022 ما يقارب 1576 فندق موزعة إلى: 81 فندق عام و 1430 فندق خاص و 54 فندق للجماعات المحلية و 11 فندق مشترك بين القطاعي العام والخاص،

إن التطور الملحوظ في عدد الفنادق في الحظيرة الوطنية للفنادق منذ سنة 2018 إلى سنة 2022 (الجدول 1) يبين اهتمام الدولة بتوسيع الحظيرة الوطنية للفنادق قدر الإمكان لتشجيع والنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر وتلبية للطلب المتزايد وطنيا ودوليا على هذه المنشآت السياحية لاستيعاب العدد المتزايد للسياح،

وعليه نلاحظ ومن خلال الجدول (2) ارتفاع القدرة الاستيعابية للحظيرة الوطنية للفنادق تماشيا مع ارتفاع الاقبال على الفنادق من طرف السياح ، حيث ارتفع عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية (المصنفة وفي طريق التصنيف) من 119155 سرير سنة 2018 إلى 145526 سرير عام 2022 بنسبة زيادة قدرت 81,87% خلال 05 سنوات.

جدول (2): تطور قدرة الإيواء للحظيرة الوطنية للفنادق (حسب عدد الأسرة)

عدد الأسرة/ السنة	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات الفندقية المصنفة	54428	59242	61176	65706	75180
المؤسسات الفندقية في طريق التصنيف	64727	66434	66438	66560	70346
مجموع المؤسسات الفندقية	119155	125676	127614	132266	145526

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية الموقع: www.mtg.gov.dz

(معدل من طرف الباحث)

2.2.4 تعداد الوكالات السياحية في الجزائر:

جدول (3): تطور تعداد الوكالات السياحية في الجزائر (2018-2022)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الوكالات السياحية	2626	2942	3546	4267	4722

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية الموقع: www.mtg.gov.dz

من الجدول (03) نلاحظ تطور في عدد الوكالات السياحية في الجزائر من الفترة 2018 إلى 2022، حيث بلغ عددها سنة 2018 بـ 2626 وكالة سياحية ليرتفع إلى 2942 وكالة سياحية سنة 2019، تم 3546 وكالة سياحية سنة 2020 ثم 4267 وكالة سنة 2021، ليصل أخيرا سنة 2022 إلى 4722 وكالة سياحية، بنسبة زيادة قدرت بـ 55,61% مقارنة بسنة 2018.

يعود ارتفاع عدد الوكالات السياحية سنويا إلى اهتمام الدولة بالقطاع السياحي في الجزائر عن طريق السماح بإنشاء وكالات سياحية جديدة ومنحها الترخيص اللازمة للنشاط حيث تلعب الوكالات السياحية دورا بارزا في تنشيط قطاع السياحة في الجزائر إذ يعتمد أغلب السياح على هذه الوكالات لتنظيم رحلاتهم وحجز فنادقهم وتلبية رغباتهم عن طريق العروض السياحية المختلفة التي تقدمها هذه الوكالات.

3.2.4. وضعية المشاريع السياحية في الجزائر:

جدول (4): وضعية المشاريع السياحية للفترة 2018-2022

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
مشاريع في طور الإنجاز	799	889	804	747	701
مشاريع متوقفة	181	239	308	342	427
مشاريع غير منطلقة	1163	1220	1380	1385	1342
مشاريع منتهية الأشغال	67	107	87	111	92
المجموع	2210	2455	2579	2585	2562

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية الموقع: www.mtg.gov.dz

رغم اهتمام الجزائر بالقطاع السياحي مؤخرا واعتبار من بين القطاعات الحيوية لما يقدمه من مداخل بالعملة الصعبة للبلاد، إلا أن حجم ما يتم إنجازه فعليا من المشاريع السياحية سنويا يبقى صغيرا مقارنة بما يخطط لإنجازه نظريا، فمثلا تم إنجاز 67 مشروع سياحي سنة 2018 من مجموع 2143 مشروع سياحي مقرر إنجازه، فحين تم إنجاز 87 مشروع سياحي سنة 2020 من مجموع 2492 مشروع سياحي مقرر إنجازه، ليصل عدد المشاريع المنتهية الأشغال فيها أو المنجزة فعليا والجاهزة لاستقبال السياح إلى 92 مشروع

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022

سياحي سنة 2022 من مجموع 2470 مشروع سياحي غير منتهي أو غير جاهز لاستقبال السياح لنفس الفترة. (الجدول 04)

تعود أسباب التباين بين عدد المشاريع السياحية المنجزة فعلياً والجاهزة لاستقبال السياح وبين عدد المشاريع السياحية غير المنجزة أو غير الجاهزة لاستقبال السياح (في طور الإنجاز، متوقفة، غير منطقة) لعدة أسباب نذكر منها:

- التسيير غير الفعال للقطاع السياحي في الجزائر و اعتباره قطاعاً ثانوياً، خصوصاً خلال فترة مهمة من تاريخ الجزائر.
- العراقيل البيروقراطية وما يصاحبها من إجراءات إدارية معقدة يصطدم بها أصحاب المشاريع الاستثمارية تحول دون منحهم لتراخيص الاستثمار السياحي الخاص بهم،
- ارتفاع تكاليف الاستثمار في القطاع السياحي ونقص الموارد المالية اللازمة لدى المستثمر المحلي، خصوصاً وارتفاع نسب الفوائد على القروض، مما يمثل حاجزاً أمام المستثمرين للقيام أو إتمام مشاريعهم الاستثمارية. (معيزي قويدر، بدون سنة، ص 179)

4.2.4 عدد الموظفين في قطاع السياحة في الجزائر:

جدول (5): تطور عدد الموظفين في قطاع السياحة (الفنادق، المقاهي، المطاعم)

السنة	عدد العمال
2010	213000
2011	220000
2012	224028
2013	256775
2014	261289
2015	265803
2016	270317
2017	300000
2018	308027
2019	320000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات وموقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية الموقع: www.mtg.gov.dz

يشكل المورد البشري عاملاً حاسماً في نجاح واستمرارية الاستثمار السياحي، حيث يمد القطاع السياحي بعدد معتبر من الموظفين، يعملون في المصالح والأقسام المختلفة داخل هذا الاستثمار السياحي أو مع الأطراف التي لها صلة بالنشاط السياحي، وعلى هذا الأساس نلاحظ هذا التطور المتزايد لعدد الموظفين المشتغلين في القطاع السياحي، حيث قفز عدد

الموظفين في قطاع السياحة من 213000 موظف عام 2010 إلى 320000 موظف سنة 2019 بنسبة زيادة قدرت 66,56% خلال العشر سنوات الماضية (الجدول 05)

3.4 حجم الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر:

تخصص الدولة سنويا ضمن ميزانيتها العامة مبالغ مالية لتمويل نشاط القطاعات الوزارية المختلفة داخل الحكومة، ووزارة السياحة كغيرها من الوزارات الأخرى تستفيد من اعتمادات مالية سنوية من طرف الدولة تخصص لتسيير القطاع السياحي في الجزائر.

الجدول (6) حجم النفقات العامة الموجهة لقطاع السياحة في الجزائر من الميزانية العامة للدولة لسنوات (2013-2022) (نفقات التسيير)

السنوات	الميزانية العامة للدولة (دج)	ميزانية قطاع السياحة (دج)	%
2013	4.335.614.484.000	02.710.849.000	0.062
2014	4.714.452.366.000	03.007.737.000	0.063
2015	4.972.278.494.000	03.429.022.000	0.068
2016	4.807.332.000.000	04.117.881.000	0.085
2017	4.591.841.961.000	03.622.324.000	0.078
2018	4.584.462.233.000	03.157.141.000	0.068
2019	4.954.476.536.000	03.202.041.000	0.064
2020	4.893.439.095.000	03.117.974.000	0.063
2021	5.314.506.529.000	03.244.688.000	0.061
2022	6.311.532.437.000	03.585.273.000	0.056
المجموع	43.841.015.006.000	33.194.930.000	0.075

المصدر: الجرائد الرسمية لسنوات 2013-

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> 2022

نلاحظ من الجدول (06) والذي يمثل حجم النفقات العامة (نفقات التسيير) الموجهة لقطاع السياحة من مجموع الميزانية العامة السنوية للدولة ما يلي:

- استقرار ما يتم تقديمه لقطاع السياحة سنويا عند مبلغ 3 مليار دينار جزائري بالزيادة أو النقصان، خلال عشر السنوات التي شملتها هذه الدراسة باستثناء وحيد عام 2016

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022

- حيث فاق ما تم تخصيصه لقطاع السياحة من مجموع الميزانية العامة لنفس الفترة 04 مليار دينار جزائري بسبب ضم وزارة التهيئة العمرانية لهذا القطاع.
- كذلك نلاحظ أن أقل اعتماد مالي مقدم لقطاع السياحي كان سنة 2013 بمبلغ فاق 02 مليار دينار جزائري، وأكبر اعتماد مالي مقدم للقطاع السياحي كان سنة 2016 بمبلغ فاق 04 مليار دينار جزائري
- يمثل مجموع الاعتمادات المالية المقدمة لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 2013 إلى 2022 ما نسبة 0,075% من مجموع الاعتمادات المالية للميزانية العامة للدولة خلال نفس الفترة
- رغم ارتفاع الميزانية العامة للدولة من 04 آلاف مليار دينار جزائري في عام 2020 إلى 06 آلاف مليار دينار جزائري عام 2022، إلا أن ما تم تخصيصه للقطاع السياحي بقي ثابتا نسبيا عند حدود 3 مليار دينار جزائري.
- إن ما يتم تخصيصه لقطاع السياحة سنويا من الميزانية العامة لا يتجاوز 0,1% سنويا وهي نسبة أقل ما يقال عليها ضعيفة جدا لا ترقى لحجم القطاع السياحي وأهميته كقطاع حساس استراتيجي مهم للاقتصاد الوطني

4.4 تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام في الجزائر:

جدول (7): تطور حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (فنادق، مقاهي، مطاعم) خارج قطاع المحروقات

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (%)	1,3%	1,4%	1,6%	1,7%	1,8%	1,1%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات وموقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية
الموقع: www.mtg.gov.dz

من خلال الجدول (07) والذي يمثل حصة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام (خارج قطاع المحروقات) نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام لم تتجاوز 1,8% كحد أقصى والمسجلة سنة 2019 خلال الفترة (2015-2020)، فحين

بلغت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الخام 1,1% كحد أدنى والمسجلة سنة 2020،

وعليه فإن هذه النسب المسجلة تبين أن قطاع السياحة في الجزائر لا يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، وهذا راجع لحجم ما يخصص لهذا القطاع من نفقات عامة ضمن الميزانية العامة للدولة، والذي انعكس على أدائه ومردوبيته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد الكلي على مداخيل الجباية البترولية لتمويل الميزانية العامة للدولة دون أي مساهمة تذكر للقطاع السياحي في تمويل ميزانية الدولة، عكس ما نراه في بعض دول العالم أين تعتمد هذه الدول على قطاع السياحة في تمويل نفقاتها العامة بشكل كبير، لما يدره هذا القطاع من أموال،

عالميا، بلغ المتوسط العالمي لمساهمة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي 11% سنة 2017 بمساهمة إجمالية (غير مباشرة) و4,6% كمساهمة مباشرة من الناتج المحلي الإجمالي.

"حيث يساهم قطاع السياحة في تركيا ب 35,1% في الناتج الداخلي الخام، وفي مصر بنسبة 16,25%، وفي تونس ب 3,45%، أما في بعض الدول الأوروبية فإن قطاع السياحة يساهم بما نسبته 111,74% من الناتج المحلي الخام في فرنسا، و ب 119,21% ب إيطاليا، و ب 80,68% ب إسبانيا وب 570,9% في الولايات المتحدة الأمريكية (SEKHER Ahmed, 2020, P105-p106)."

5.4 الإنفاق العام لبعض الدول على قطاع السياحة من الميزانية السنوية:

الجدول (8): حجم إنفاق بعض الدول على قطاع السياحة من الميزانية السنوية (باستثناء

نفقات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية) لسنة 2013

الدولة	جزر سيشل	الدومينيكان جمهورية	جامايكا	جزر موريش	باربادوس	مالطا	الأون	آيسلندا	الولايات المتحدة
حجم الإنفاق %	22.4	21.8	17.1	16.4	16.1	11.4	10.6	10.3	5.2

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022

المصدر: كم تنفق دول العالم لجذب السياحة، أرقام الاستثمارية، البوابة الاقتصادية العربية، السعودية، مقال منشور بتاريخ 2016/10/08، الموقع من النت

تقوم عدة دول بتخصيص جزء معتبر من ميزانيته السنوية للإنفاق على القطاع السياحي فيها بهدف جذب السياح، وذلك عن طريق القيام بمشاريع البنية التحتية، (إنشاء، متاحف، بناء الطرق والجسور، تمويل الإعلانات والحملات الترويجية لمناطقها السياحية، تأمين مناطق الجذب السياحي فيها)، حيث تنفق جزر السيشل ما قيمته 22,4% من ميزانيته العامة السنوية على القطاع السياحي (باستثناء نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية)، لتأتي في المرتبة الثانية جمهورية الدومينيكان والتي تخصص ما نسبته 21,8% من ميزانيته السنوية لتمويل القطاع السياحي فيها، ثم دولة جامايكا في المرتبة الثالثة و التي تنفق 17,1% من ميزانيته على السياحة، لتأتي في المراتب الثلاث الأخيرة من حيث نسبة ما يخصص من أموال لقطاع السياحة من الميزانية السنوية للدولة، كل من الأردن وأيسلندا والولايات المتحدة الأمريكية بـ 10,6%، 10,3%، 5,2% على التوالي.

وأمام حجم ما يخصص من أموال لتمويل قطاع السياحة في العالم ، يتوقع مجلس السياحة والسفر العالمي أن يصل حجم الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة إلى 413 مليار دولار وذلك لسنة 2013، بزيادة 10% عن السنوات الخمسة الماضية، وإلى 29% كنسبة محققة لعشر سنوات قادمة. (كم تنفق دول العالم لجذب السياحة ، أرقام الاستثمارية ، 2016/10/08 ، الموقع من النت)

6.4 مساهمة قطاع السياحة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول العالم:

الجدول (9): حصة قطاع السياحة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول العالم

الدولة	جزر السيشل	البحر الأحمر	جمهورية	باربادوس	موريشيوس	كرواتيا	جزر المالطا	البحر الأحمر	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
الناتج المحلي الإجمالي	21.1	16.2	13.6	12.1	11.3	10.9	10.4	9.8	2.7	2.7

المصدر: كم تنفق دول العالم لجذب السياحة، أرقام الاستثمارية، البوابة الاقتصادية العربية، السعودية، مقال منشور بتاريخ 2016/10/08، الموقع من النت

تعتمد أغلب الدول على القطاع السياحي كوسيلة للحصول على الموارد المالية اللازمة لتمويل اقتصاداتها، وهذا ما يلاحظ جليا في حجم مساهمة مداخل السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

فعلى سبيل المثال تتحصل دولة السيشل على 21,2% من ناتجها المحلي الإجمالي من قطاع السياحة، فيما يأتي ما نسبته 16,2% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الرأس الأخضر من عائدات القطاع السياحي فيها، كما أن جزر مالطا ما نسبته 13,6% من ناتجها المحلي الإجمالي يمول عن طريق السياحة، فحين يساهم قطاع السياحة في دول ككروايتا وجزر موريشيوس وباربادوس وكمبوديا، بأكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي المحقق لهذه الدول، وبنسبة أقل من 10% في دولة الجبل الأسود، و2,7% في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه، وحسب مدير الأبحاث في مجلس السياحة و السفر العالمي، فإن الكثير من الدول لن يكون لها ناتج محلي أو اقتصاد إن لم يكن لديها سياحة، خاصة الدولة الجزرية التي تمثل السياحة الممول الأهم إن لم نقل الوحيد لتمويل ناتجها المحلي الإجمالي واقتصاداتها. (كم تنفق دول العالم لجذب السياحة ، أرقام الاستثمارية ، 2016/10/08 ، الموقع من النت)

5. خاتمة:

رغم الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة عالميا كقطاع استراتيجي، إلا أن حجم ما يخصص له في الجزائر من أموال من الميزانية العامة سنويا لم يتجاوز 0,1 بالمئة، مما اثر على حجم مساهمته في الناتج المحلي للدولة ، رغم السياسات و البرامج المتبناة من طرف الدولة حديثا للنهوض بالقطاع السياحي و زيادة عدد السياح الوافدين على البلد، هذه الإجراءات الإدارية و التحفيزية لا تكفي وحدها لطوير القطاع السياحي في الجزائر، اذا لم يتوفر معها التمويل الكافي لدعم قطاع السياحة، وهذا عن طريق زيادة ما تخصصه الدولة من اعتمادات سنوية لوزارة السياحة باعتبارها المشرفة على القطاع، حتى تستطيع تنفيذ البرامج و الخطط الموضوعة من طرفها لتحفيز السياحة في الجزائر، بأريحية مالية

إن القطاع السياحي لا يمكنه أن يتطور وينمو إلا إذا حصل على الدعم الكافي من الحكومة، وذلك بزيادة حجم ما يخصص للسياحة من أموال في الميزانية السنوية للدولة،

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022

حتى يساهم هذا القطاع بشكل أكبر في الناتج المحلي للدولة، ومنه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن ما توجده السياحة من وظائف وما تحدثه من تنمية في المناطق الريفية والجبلية والأماكن الثقافية والتراثية، سار معه لازما تغيير نظرة الدولة لهذا القطاع، من قطاع ثانوي إلى قطاع تنموي استراتيجي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية في الدولة.

فحسب تقرير مجلس السفر والسياحة العالمي: فإنه يجب على الدول التي تعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات أو النفط، الاهتمام بشكل أكبر بالقطاع السياحي كوسيلة لتتويع مداخل الدولة، خصوصا مع انخفاض عائدات النفط -أو تنذبها- وعليه فإنه يجب على الدول التحول إلى الاستثمار في قطاع السفر والسياحة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، لتوجيه النمو من خلال الاستثمار في البنى التحتية للمواصلات وإنشاء فنادق جديدة وتطوير المزارات السياحية والترويج للمناطق السياحية في الدول، مع تحسين الإجراءات الإدارية (منح التأشيرات) لتسهيل حركة السياح.

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- لوئي نصيرة، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محمد الحاج البويرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014

• الأطروحات:

- بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم العالي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011

- كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014

- يرقى جمال، أساسيات في المالية العامة و إشكالية العجز في ميزانية البلدية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية 2001-2002

المقالات:

- بالقيدوم صباح، مامن حياة، السياحة البيئية حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، ع 09، السنة 2018، الجزائر
- بختي فريد، بهياني رضا، السياحة الصحراوية كأسلوب لترقية السياحة الداخلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تمنراست، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، م 5، ع 2، 2020، الجزائر
- بن عمار نوال، السياحة الحلال مقومات وتحديات وتجارب دولية، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، م 2، ع 1، 2020، الجزائر.
- زباني خديجة، حراث حنان، التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر، قراءة في تجارب عربية ناجحة، مجلة الاقتصاد والمالية، م 4، ع 2، 2018، الجزائر
- سعداوي موسى، صدوقي زروق، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع 2، بدون سنة، الجزائر.
- عدلي زهير، سعدي راضية، مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع 32، 2015، الجزائر
- مصنوعة أسماء، مزيان حمزة، مساهمة الوكالات السياحية والسفر في تنمية السياحة الداخلية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، م 4، ع 2، 2021، الجزائر
- معيزي قويدر، مراكشي محمد ملين، السياحة في الجزائر واقع وآفاق، مع الإشارة إلى حالة ولاية البليدة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع 2، بدون سنة، الجزائر.
- SEKHER Ahmed- Analytical study of some tourism indicators in some of the selected tourist countries Using the "ACP" method- Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEJE- Year : 2020 Vol.5 No.1
- مواقع الانترنت:
- <https://www.mta.gov.dz> وزارة السياحة و الصناعات التقليدية
- <https://www.ons.dz> الديوان الوطني للإحصاء
- <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> الجرائد الرسمية لسنوات 2013-2022
- كم تنفق دول العالم لجذب السياحة، أرقام الاستثمارية، البوابة الاقتصادية العربية، السعودية، مقال منشور بتاريخ 2016/10/08، تم التصفح بتاريخ 2024/04/02
- <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/447974>
- مؤشرات الإنفاق الحكومي على السياحة الداخلية، موقع مواضيع، مقال منشور بتاريخ 2023/10/26، تم التصفح بتاريخ 2024/04/12 <https://mwade3.com>

واقع الإنفاق العام على قطاع السياحة في الجزائر للفترة 2013-2022

- الإنفاق الاستثماري على قطاع السياحة ، موقع الفا بيتا ، مقال منشور بتاريخ 2013/05/21 ، تم التصفح بتاريخ <https://alphabeta.argaam.com/article/detail/91955> 2024/04/12
- الإنفاق الحكومي على السياحة في الشرق الأوسط سينمو بمعدل 206% في 2016 ، موقع الشبيبة ، مقال منشور بتاريخ 2016/04/27 تم التصفح بتاريخ 2024/04/12 <https://shabiba.com/article/139480>